

التنظيم والإدارة



وهناك لجنة تنفيذية داخل المجلس تتكون من خمسة أعضاء تم تفويضها بالموافقة على التسهيلات الائتمانية الهامة واللوائح المتعلقة بشؤون الموظفين وبرامج تعويضات الموظفين ومراجعة الميزانيات والتغييرات التنظيمية الهامة وذلك لكي يتم عرضها بعد ذلك على مجلس الإدارة.

وتوجد هناك أيضاً لجنة تدقيق ضمن مجلس الإدارة مهمتها الإشراف على الأطر المتعلقة بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتعزيز ممارسات التدقيق الداخلي والخارجي. وتشرف لجنة التدقيق على عملية اختيار مدققي الحسابات الخارجيين والموافقة على تعيينهم خلال اجتماع المساهمين ومراجعة سلامة التقارير المالية للبنك ومراجعة أنشطة وأداء قسم التدقيق الداخلي ومراجعة التزام البنك بالقوانين والأنظمة وميثاق السلوك.

وأما لجنة تعامل المطلعين فمهمتها الإشراف على معاملات المطلعين والتأكد من إلتزام البنك بأنظمة وقوانين مصرف البحرين المركزي وسوق البحرين للأوراق المالية.

ويعمل البنك في بيئة تتسم بدرجة عالية من التنظيم حيث تتم ممارسة الأعمال من خلال إطار متطور للتحكم في المخاطر وإدارتها من خلال السياسات والإجراءات والأنظمة المكتوبة وكتيبات الإشراف والمراقبة. وقد تبنى مجلس إدارة البنك ميثاق سلوك شامل وهو يقدم لأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي وموظفي البنك إطاراً عاماً للسلوك وعملية اتخاذ القرار التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملهم. وبحوزة الموظفين نسخة من هذا الدليل وهم بذلك يلتزمون بمعايير عالية من الاستقامة والتعامل النزيه من الزبائن ومع زملائهم الموظفين ومع الجهات الرقابية والأطراف ذات العلاقة بالبنك.

ومن خلال الدور الذي يمارسه باعتباره الهيئة المنظمة الرئيسية للبنك، فإن مجلس إدارة بنك البحرين الوطني يقوم بالإشراف على شؤون البنك وهو يعمل جاهداً على تحسين وتطوير الممارسات القوية الخاصة بتنظيم وإدارة البنك. ويتم تقديم تقرير عن أداء أعمال البنك وبشكل منتظم إلى مجلس الإدارة. ويتم متابعة تطور الأداء مع المقارنة بالميزانية والخطط الموضوعة والفترات السابقة وذلك بشكل مستمر ودقيق، بينما يتم إعداد البيانات والمعلومات المالية باستخدام السياسات المحاسبية وذلك بشكل مستمر. وهذه

يعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن الإشراف العام على بنك البحرين الوطني وإدارته. ويعمل مجلس الإدارة لضمان وضع أعلى المعايير الأخلاقية التي تنظم العمل في جميع أقسام ودوائر البنك. ويقوم المجلس وبشكل منتظم بمراجعة التزام البنك بأنظمة مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بالتنظيم والإدارة. ويدرك مجلس الإدارة أن التنظيم والإدارة الجيدة تعتبر بمثابة عنصر أساسي وحيوي لعملية خلق قيمة عالية ودائمة للمساهمين وحماية مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالبنك.

ويجتمع مجلس الإدارة بشكل منتظم طوال العام ويتولى الإشراف الكامل والفعال على المسائل الإستراتيجية والمالية والعمليات المصرفية وإجراءات الرقابة ومسائل الالتزام. ومن مهام المجلس كذلك رسم سياسة البنك من خلال المشاركة في صياغة ووضع الإستراتيجيات والأهداف وتحديد وترسيخ قيم التنظيم والإدارة والسياسات العامة للبنك.

ويعتبر المجلس كذلك مسؤولاً عن متابعة أعمال إدارة البنك التنفيذية للتأكد من سير الأعمال حسب الأطر والخطط المتفق عليها ويسعى المجلس أيضاً لضمان تحقيق إدارة البنك توازن مناسب بين أهداف البنك في تحقيق النمو على المدى الطويل وتحقيق الأهداف على المدى القصير. كما يعتبر المجلس مسؤولاً في نهاية المطاف عن شؤون البنك وأدائه المالي.

ويضم مجلس إدارة بنك البحرين الوطني حالياً عشرة أعضاء غير تنفيذيين. ويعتبر رئيس مجلس الإدارة مسؤولاً بصفة أساسية عن قيادة وإدارة مجلس الإدارة والتأكد من مزاولته أنشطته بكل فعالية والقيام بواجباته ومسئولياته القانونية والرقابية. وتتم ممارسة أدوار كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي من قبل أشخاص مختلفين.

ويتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بالاقتراع السري خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للمساهمين وبأغلبية بسيطة للأصوات الصحيحة. ويبقى أعضاء مجلس الإدارة في مناصبهم لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات يمكن تجديدها. ومن أجل التأهل لعضوية مجلس الإدارة، على المرشحين الوفاء بمعايير الصلاحية والأهلية التي يضعها مصرف البحرين المركزي.

ولدى البنك سياسة خاصة بالإفصاح العام معتمدة من قبل مجلس الإدارة ويلتزم البنك بدعم عملية الإفصاح في الوقت المناسب وبشكل دقيق عن المعلومات الجوهرية وذلك وفقاً للاشتراطات المحددة في التشريعات وفي القواعد الإرشادية والأنظمة الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي وسوق البحرين للأوراق المالية والقوانين الأخرى واجبة التطبيق من أجل تسهيل القيام بأنشطة سوق رأسمال فعالة. ويؤمن البنك بمبدأ الشفافية بالنسبة لأدائه المالي وهو ما يساعد جميع الأطراف ذات العلاقة في الحصول على هذه المعلومات في الوقت المناسب. وقد تم نشر التقرير السنوي للبنك، بما في ذلك الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية الحالية والسنوات الثلاث الماضية والمخصصات المالية ربع السنوية بموقع البنك على شبكة الإنترنت.

ويعتقد البنك بأن الالتزام بمثل هذه المعايير عالية المستوى من قبل إدارة البنك قد ساهم وبشكل فعال وكبير في تعزيز المردود لمساهميننا على المدى البعيد وأتاح كذلك لزيائن البنك وأطراف التعامل والمساهمين

وأجهزة الرقابة والموظفين ووكالات التصنيف درجة عالية من الثقة في البنك وحقق التوازن الصحيح والمناسب بين هدف البنك، وهو تحقيق نمو على المدى الطويل وبين الأهداف ذات المدى القصير، وقدّم للبنك محفظة من الموجودات المناسبة وساهم في خلق قاعدة قوية من الزبائن وقدّم نوعية ممتازة من مصادر الدخل المتنوعة وأتاح الوسائل الكفيلة لمواجهة الدورات والتحويلات الاقتصادية وحالات عدم الاطمئنان. وقد وضع مجلس الإدارة المعايير والمستويات الأخلاقية المتضمنة لدرجة عالية من عدم قبول أية حالات من الممارسات الخاطئة وحالات الاحتيال والسلوك غير الأخلاقي وقد ضمن ذلك للبنك درجة فائقة من الالتزام بالأنظمة والقوانين.

السياسات المحاسبية متفقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد تم وضع اللوائح والأنظمة المتعلقة بالتشغيل والرقابة من أجل تسهيل عملية إنجاز المعاملات بشكل كامل ودقيق وسريع ومن أجل المحافظة على موجودات البنك.

وتتم مراقبة أنظمة الرقابة في البنك من قبل إدارة الرقابة الداخلية. ويشمل ذلك تقييم المخاطر والرقابة في كل وحدة تشغيل حيث يتم تقديم تقارير عن نتائجها إلى لجنة التدقيق.

ويقوم مدققو الحسابات الخارجيون بمراجعة أنظمة الرقابة الداخلية إلى الحد الذي يحتاجونه وذلك لتكوين الرأي الذي يعبرون فيه عن البيانات المالية. وبالإضافة إلى عملية التدقيق السنوية لأعمال البنك، يقوم مدققو الحسابات بمراجعات فصلية للأسس التي تعتمد عليها العملية والإجراءات المستخدمة كأساس لإعداد البيانات المالية الفصلية للبنك. ويتم نشر هذه البيانات لاحقاً في الصحف المحلية وفي موقع البنك الإلكتروني وذلك وفقاً للاشتراطات الرقابية.

وتساعد العمليات والهيكل والسياسات في ضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة وهي تتيح قواعد إرشادية لعملية اتخاذ القرار والمساءلة. وقد وضع مجلس الإدارة هيكلًا إداريًا يحدد بشكل واضح الأدوار والمسؤوليات والتسلسل الإداري.

وضمن الهيكل الإداري توجد ثمان لجان يرأسها الرئيس التنفيذي وهي مسؤولة عن تطوير الأعمال والتخطيط وإدارة الائتمان وإدارة المخاطر وإدارة الموجودات والمطلوبات وتقنية نظم المعلومات والموارد البشرية والهبات والتبرعات الخيرية.

ويؤمن البنك بأن طرق وأساليب تحقيق النتائج توازي أهمية النتائج بحد ذاتها. لذا فإن التزامنا بهذا المبدأ هو الأساس لعملية المحافظة على سمعة مؤسستنا وثقة الأطراف ذوي العلاقة بالبنك. ويعمل البنك جاهداً لتحقيق أعلى المعايير في كل ما يقوم به لصالح زبائننا ومجتمعنا والذي يعتمد عليه الازدهار المستقبلي لمؤسستنا.

يعتقد البنك بأن الالتزام بمثل هذه المعايير عالية المستوى من قبل إدارة البنك قد ساهم وبشكل فعال وكبير في تعزيز المردود لمساهميننا على المدى البعيد.

